www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السادسة عشرة | 12 مايو 2023 م | 22 شوال 1444 هـ | الجمعة | No. 4570

مشيدة بمهنية بيت التمويل الكويتي

«المالية» تتسلم مستحقات عقار مجمع المثنى

أعلنت وزارة المالية عن استلامها كافة مستحقاتها المالية من بيت التمويل الكويتي عن عقار مجمع المثنى، الذي سيتم طرحه في مزايدة عامة تنافسية من قبل هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا للقانون رقم 116 لسنة 2014 قريباً، وذلك تأكيدا على مبدأ تكافؤ الفرص وإتاحة المجال للشركات المؤهلة بالمساهمة والتطوير في رفع جودة المرافق العقارية التجارية التابعة للدولة وتعزيز العائد على أملاك الدولة العقارية.

وبهذه المناسبة قالت وكيل وزارة المالية أسيل السعد المنيفي: "نشيد بتعاون السادة بيت التمويل الكويتي والتزامهم بالإجراءات المتعلقة بالتسليم بكل مهنية ووفق الأطر القانونية، كما نشكرهم على جهودهم المبذولة والمثمرة حول سداد تلك المستحقات المالية لوزارة المالية حسب إجراءات الوزارة."

وأضافت المنيفي: "نؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص للشركات المؤهلة وذلك للمساهمة في تطوير وإدارة عقار مجمع المثنى وجميع المرافق العقارية التجارية التابعة للدولة التي تنتهي عقودها، وذلك من خلال طرح مزايدات عامة تنافسية من قبل هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا للقانون رقم 116 لسنة 2014. كما نؤكد على حرص الوزارة على تطوير المرافق بما يحقق المنفعة العامة وتعظيم الإيرادات لمصلحة الخزانة العامة."

العقارات المنتهي عقودها ستطرح في مزايدات عامة تنافسية وشفافة وبعوائد أعلى للدولة

أسيل المنيفي تتسلم شيك المستحقات من فواز العنزي

يذكر أن وزارة المالية تسلمت عقار مجمع المثنى بناءً على حكم محكمة التمييز الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 2022 لصالح وزارة المالية بإلزام بيت التمويل الكويتي بإخلاء عقار المثنى وتسليمه لوزارة المالية. المستحقات التي تم تسليمها اليوم للوزارة والتي تبلغ قرابة 41 مليون د.ك. هي مستحقات لوزارة المالية عن الفترة الزمنية منذ تاريخ انتهاء العقد وحتى تاريخ استلام المبنى من قبل الوزارة، وأن التسليم تم بحضور كل من وكيل وزارة المالية أسيل السعد المنيفي وقياديي قطاع شؤون أملاك الدولة في الوزارة، ونائب مدير عام المجموعة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي فواز مناور العنزي.

الوزارة تؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص وعلى تطوير جودة المرافق العقارية التجارية

على هامش اجتماع لجنة التعاون الصناعي « الخليجية »

العيبان: بحثنا معوقات السوق الخليجي المشترك وسبل تطويرها

قال وزير التجارة والصناعة محمد العيبان إن لجنة التعاون الصناعي الخليجية ناقشت باجتماعها ال50 الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط أمس الخميس الموضوعات المتعلقة بالجانب الصناعي مثل إيجاد تعريف موحد للمنتج الوطني (الخليجي) والمعايير الخاصة به.

جاء ذلك عقب مشاركته بالاجتماعات الوزارية لدول مجلس التعاون للجنة التعاون التجاري ال64 ولجنة التعاون الصناعي ال50 واجتماع اللجنة الوزارية لشؤون التقييس الخامس واللقاء التشاوري بين وزراء التجارة والصناعة ورؤساء اتحادات وغرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

جماعية لوزراء الصناعة لدول مجلس التعاون

وأضاف الوزير أن اللجنة ناقشت أيضا المعوقات التي تواجه السوق الخليجي المشترك وسبل تطويرها فضلا عن التحديات التي تواجه الاقتصاد الخليجي واستدامة التنمية.

وبين أن اجتماع لجنة التعاون التجاري ال64 لوزراء التجارة والصناعة ناقشت بدورها قرارات لجنة التعاون المالي والاقتصادي وتقرير الامانة العامة بشأن تنفيذ قرارات لجنة التعاون التجاري باجتماعاتها السابقة وموضوعات عدة منها الاستثمار والمتخصصة في القطاع التجاري.

بضغط 5 قطاعات على رأسها منافع

«الأحمر» يفرض سيطرته على مؤشرات البورصة

تراجعت مؤشرات البورصة جماعياً في ختام تعاملات أمس الخميس؛ بضغط 5 قطاعات، على رأسها منافع.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 16ر77 نقطة ليبلغ مستوى 6946ر97 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر24 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 20ر75 نقطة ليبلغ مستوى 5531ر05 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر37 في المئة من خلال تداول 32ر2 مليون سهم عبر 2312 صفقة نقدية بقيمة 4ر6 مليون دينار (نحو 13ر9 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 16ر14 نقطة ليبلغ مستوى 7670ر96 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر21 في المئة من خلال تداول 59ر6 مليون سهم عبر 6185 صفقة بقيمة 23ر7 مليون دينار (نحو 71ر8 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 15ر88 نقطة ليبلغ مستوى 5562ر12 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر28 في المئة من خلال تداول 28ر3 مليون سهم عبر 1874 صفقة نقدية بقيمة 3ر7 مليون دينار (نحو 11ر2 مليون دولار).

بلغت قيمة التداول خلال أمس 28.43 مليون دينار، وزعت على 91.84 مليون سهم، بتنفيذ 8.49 ألف صفقة.

وأثر على أداء الجلسة تراجع 5 قطاعات في مقدمتها منافع بـ 1.62 %، بينما ارتفعت 6 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 1.50 %، فيما استقر قطاعان آخران.

على مستوى الأسهم، تقدم "ثريا" القائمة الخضراء بـ 4.62 %، فيما جاء "المساكن" على رأس التراجعات بـ 9.14 %.

وتصدر سهم "بيتك" نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 6.74 مليون سهم، وسيولة 4.91 مليون دينار، مرتفعاً 0.41 %.

«أسواق المال» تجدد موافقتها لـ «الكويت الدولي» على تأسيس شركة

أصدرت هيئة أسواق المال في الكويت، القرار رقم (66) لسنة 2023 بشأن تجديد الموافقة المبدئية لبنك الكويت الدولي على تأسيس شركة تمارس أنشطة أوراق مالية.

وأشارت الهيئة، في بيان لها أمس الخميس، إلى أن القرار يتضمن تجديد الموافقة المبدئية الممنوحة لتأسيس شركة مساهمة مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية، مدير محفظة الاستثمار، مستشار استثمار، أمين حفظ، مدير نظام استثمار جماعي، ووكيل اكتتاب.

أوضحت أن رأس مال الشركة يبلغ نحو 45 مليون دينار؛ وذلك لمؤسسي الشركة المذكورين أدناه:

وذكرت أن الموافقة تسري لمدة 6 أشهر تبدأ من تاريخ 14 مايو الحالي وتنتهي في تاريخ 13 نوفمبر المقبل؛ وذلك لاستيفاء المعايير التي تحددها الهيئة.

بينت الترخيص للشركة قيد التأسيس وفقاً لهذا القرار وباسمها النهائي المعتمد بعد استكمال المتطلبات المشار إليها في كتاب الموافقة المبدئية الصادر عن الهيئة؛ وذلك لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد أداء الرسم المقرر.

وطالبت الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، على أن يتم العمل بالقرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

«المركزي»: ميزان مدفوعات الكويت يسجل فائضا بـ 1.1 مليار دينار في 2022

	2021	2022
الحساب الجاري (بند1+)	10557.0	19329.3
- الميزان السلعي	(12228.5)	(22034.2)
الحساب الرأسمالي	488.0	163.4
الحساب المالي	-11014.6	-19989.0
الميزان الكلي	-970.7	1126.7

جدول بياني توضيحي

أصدر بنك الكويت المركزي البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2022، وكذلك البيانات المعدلة لعام 2021.

وتظهر البيانات الأولية لميزان المدفوعات أن الحساب الجاري (الذي يُبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) قد سجل فائضا خلال عام 2022 بلغت قيمته نحو 19329.3 مليون دينار بارتفاع بلغت قيمته نحو 8792.3 مليون دينار ونسبته 83.4 %، مقارنة بنحو 10537.0 مليون دينار خلال العام السابق، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى التحسن الملموس في الميزان السلعي، حيث تظهر البيانات الأولية ارتفاع قيمة فائض الميزان السلعي خلال عام 2022 بنحو 9805.7 ملايين دينار أو ما نسبته 80.2 % مقارنة بالعام السابق لتبلغ قيمة هذا الفائض نحو 22034.2 مليون دينار، مقابل نحو 12228.5 مليون دينار خلال العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية لارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنحو 10085.7 مليون دينار وبنسبة 48.9 % مقارنة بالعام السابق، نتيجة التحسن الذي شهده أداء الاقتصاد العالمي للسنة الثانية على التوالي بعد جائحة (كوفيد19-).

وسجل حساب الخدمات (والذي يعكس صافي قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، والخدمات الأخرى، إضافة إلى الخدمات والسلع الحكومية) عجزاً بلغ نحو 5187.0 مليون دينار خلال عام 2022، مقابل عجز بلغ نحو 3735.2 مليون دينار خلال العام السابق (أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 1451.8 مليون دينار وبنسبة 38.9 %). ويأتي هذا الارتفاع في قيمة العجز بصفة أساسية إلى زيادة التدفقات الخارجية في بند السفر خلال عام 2022. وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (الذي يسجل معاملات تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المحلي) لميزان مدفوعات دولة الكويت، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أن هناك تدفقا ماليًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) خلال عام 2022 بلغت قيمته نحو 19989.0 مليون دينار، مقابل تدفق مالي صاف إلى الخارج بلغ نحو 11025.6 مليون دينار خلال العام السابق. ونتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجّل الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2022 فائضا بلغت قيمته نحو 1126.7 مليون دينار، مقابل عجز بلغت قيمته نحو 970.7 مليون دينار خلال العام السابق.

«عمار» تتحول للخسائر في الربع الأول

كشفت القوائم المالية تحول شركة عمار للتمويل والإجارة إلى الخسائر في الربع الأول من عام 2023، بفعل تسجيل خسائر غير محققة.

ووفق بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، بلغت خسائر "عمار" في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي 75.91 ألف دينار، مقابل 172.85 ألف دينار أرباح الربع الأول من 2022.

وأرجع البيان تلك النتائج إلى تسجيل خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يذكر أن "عمار" تحولت للخسائر في عام 2022 بقيمة 238.06 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.49 مليون دينار خلال 2021.